

ليس لدى حكومة إسرائيل الحالية برنامجا سياسيا لحل الصراع مع الفلسطينيين رغم أن العالم موحد في مطالبتها بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، نحو تحقيق حل الدولتين، وكون أن هناك دولة قائمة، وهي إسرائيل، فإن العالم يطالب بإقامة دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧. والبعض يضيف لهذه المعادلة "مع تبادل متفق عليه للأراضي" كما هو الحال في الموقف الأمريكي.

الدوائر الصهيونية القابلة لحل الدولتين من يهود أمريكا وأوروبا يريدون لإسرائيل أن تبقى ذات أغلبية يهودية وديمقراطية لأن غياب حل الدولتين يلغي كلتا الخاصيتين.

أما نتيا هو يدعي قبوله بحل الدولتين فقط لذر الرماد في العيون ولشراء مواقف بعض الأوروبيين والأمريكان ولكنه يمارس سياسة قائمة على قتل إمكانية قيام دولة فلسطينية على أرض الواقع عبر تهويد القدس وضم الأغوار بالأمر الواقع، وعزل قطاع غزة ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى منطقة (ج) تمهيدا لضمها واستخدامها كاحتياط جغرافي للتوسع الاستيطاني.

الأغلبية في إسرائيل لا تقبل قيام دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فهي غير مضطرة لهذا الخيار ولا يوجد ما يجبرها على ذلك وبالتالي أجلت الحل إلى حين بروز حاجة ملحة ولكن عند بروز الحاجة فإن أرض الواقع قد لا تسمح بهذا الحل خاصة إذا طال الزمن.

ومن هنا تكمن حقيقة الموقف الإسرائيلي المتمثل في الحفاظ على الأمر الواقع وإدارة الصراع بدلا من الهرولة للحل. والمتسبب في هذه الاستراتيجية الإسرائيلية، برأينا، هو ما يجري في المنطقة وترقب المتغيرات وعدم وجود تكلفه للاحتلال بل فيه مكاسب لا مخاسر لإسرائيل.

وإذا نظرنا إلى مبادرة السلام العربية، فقد أضحت في حقيقة الأمر غير مغرية للإسرائيلي، فإسرائيل قبضت الثمن الأمني، الذي أرادت المبادرة مقيضته بإنهاء الاحتلال، بدون أن تقدم أي مقابل له. في واقع الأمر فإن إسرائيل لديها اتفاقية سلام مع مصر والأردن وتنسيق أمني معهما ولديها أيضا

علاقات أمنية وتجارية مع دول عربية أخرى وأما بقية الدول العربية فهي مدمرة بالكامل مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن. إذن إسرائيل حصلت على ما تريد من العرب وهو الأمن دون تكلفة دفع ثمن سياسي متمثل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في الجولان وفلسطين. ولهذا فإن التمسك بالمبادرة العربية هو تمسك بجثة ميتة غير قادرة على الحراك أو تحريك أحد.

ان الواقع العربي ووحل الدم لم يجعل من الحل على المسار الفلسطيني حاجة ملحة لإسرائيل بل بالعكس فإن إسرائيل تنظر إلى مثل هذا الحل وفي هذه الظروف على أنه خطر على أمنها وان أي تنازل من طرفها يجز تنازلات أخرى.

وبسبب الواقع العربي المتردي صعدت إسرائيل من مطالبها للحل على المسار الفلسطيني حيث اشترطت على الجانب الفلسطيني الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية". وهي بذلك تريد إغلاق الباب أمام حق العودة، وتنفيذ ترانسفير جديد بحق فلسطيني عام ١٩٤٨، والأهم أنها تريد أن يعترف الفلسطينيون بالصهيونية كحركة تحرر وطني وان اليهود يعودون إلى وطنهم القومي المبني على اليهودية فقط. بمعنى آخر فإن إسرائيل تريد شرعية ليجانها الاستيطاني الاستعماري من سكان الأرض الأصليين.

ومن هذا المنطلق فإن إسرائيل بدأت تبحث عن الاعتراف بها ليس اعتراف بالأمر الواقع كما فعل ياسر عرفات في ١٩٩٣/٩/٩ بل الاعتراف بشرعية وجودها وحقها في ذلك الوجود. ان مثل هذا الاعتراف ينزع عن إسرائيل الصبغة الاستعمارية ويجعل من الحركة الصهيونية حركة تحرر بدل كونها حركة استعمارية صنعها الغرب الاستعماري لتكون رأس حربة في صدر الأمة العربية وفلسطين. وقد زرع الاستعمار دولة إسرائيل في فلسطين لبت التواصل بين سوريا ومصر ولزرع كيان استعماري صهيوني على طول المنطقة الممتدة بين باكستان المغرب والتي هي اما دول عربية أو إسلامية. يقول يوسي الفران الاستراتيجية الإسرائيلية تركز على الأعمدة التالية:

أ) استكمال إحضار اليهود من العالم إلى إسرائيل لتعزيز أغلبية يهودية في فلسطين.

ب) تأمين دعم الدول العظمى لإسرائيل. ففي البداية كان الداعم لإسرائيل هو بريطانيا (وعد بلفور وتمكين اقامة مؤسسات الدولة خلال فترة الانتداب) تلتها فرنسا في الخمسينات (بناء المفاعل النووي والدعم العسكري) ومن ثم الولايات المتحدة وخاصة بعد حرب عام ١٩٦٧.

ج) تعزيز قوة الردع النووي الإسرائيلي. التقارير الدولية تشير إلى أن إسرائيل تملك حوالي ٢٥٠ قنبلة ذرية.

د) الاستمرار في بناء قدرات عسكرية تقليدية.

هـ) بناء تحالفات إقليمية مع دول غير عربية.

لقد أرادت إسرائيل أن تلتف على "دول الطوق" المحيطة بإسرائيل عبر التحالف مع الدول غير العربية مثل إيران وتركيا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وعبر التعاون الأمني السري مع بعض الدول العربية خارج دول الطوق وعبر دعم الأقليات الدينية والاثنية في الدول العربية ذاتها كما حصل من دعم للموارنة في لبنان وقبائل جنوب السودان والأكراد في شمال العراق. ولم يكن ذلك لخدمة إسرائيل ذاتها فقط بل لخدمة الولايات المتحدة أيضاً.

ولكن ماذا أرادت هذه الدول من إسرائيل، البعض أراد مالاً مثل تلك الدول العربية التي سمحت بهجرة اليهود منها مقابل دعم مادي، والبعض الآخر أراد سلاحاً، حيث تعتبر إسرائيل من الدول الهامة المصدرة للسلاح، وآخرون أرادوا خبرة إسرائيل الأمنية والعسكرية.

ان بعض العلاقات العربية - الإسرائيلية قد جاءت على حساب إجبار إسرائيل على التقدم على المسار السياسي مع الفلسطينيين. وفي إحدى اللقاءات مع الرئيس كارتر قال ان بيغن قد وضع السادات أمام الخيار التالي: كامل سيناء يعني التنازل عن الموضوع الفلسطيني. وقد قبل السادات

ذلك في عام ١٩٧٨م بأن يستعيد سيناء ويتغنى بشبه حل فيما عرف بالحكم الذاتي الفلسطيني مع استمرار إسرائيل ببناء المستوطنات.

بالإضافة إلى خروج مصر من معادلة الصراع باتفاقها مع إسرائيل في كامب ديفيد وخروج الثورة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢ وفك الارتباط مع الأردن وانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١ واحتلال الكويت عام ١٩٩١ واحتلال بغداد من قبل القوات الأمريكية فإن هذه العوامل المتراكمة قد خلقت حالة من الإحباط الفلسطيني تفجر على أثر بعضها الانتفاضة الأولى وعلى أثر بعضها الآخر اضطرت إسرائيل للذهاب إلى مسار مدريد التفاوضي في أكتوبر عام ١٩٩١.

وتلا مدريد مسار اوسلو عام ١٩٩٣ والذي قبلت من خلال منظمة التحرير ترتيبات انتقالية في الضفة وغزة كان قد وضع خطوطها العريضة بينغال ألون عام ١٩٦٧ فيما عرف في حينه بمشروع ألون رغم التباين في عدد المستوطنين بين ذلك الزمن وزمن اوسلو.

تلا اوسلو اتفاق الأردن مع إسرائيل فيما عرف باتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤ ثم تلا ذلك علاقات إسرائيلية مع المغرب وموريتانيا وتونس وعمان وقطر والتي انهارت لاحقاً بسبب الانتفاضة الثانية والعدوان الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٢.

ان الحال اليوم يمكن القول فيه انه ومنذ عام ١٩٤٨ لم يمر عصر على إسرائيل أفضل من اليوم، فإسرائيل اليوم ليست تحت أي تهديد من أحد فمعظم الدول العربية ليست جاهزة لأية حرب مع إسرائيل، وإيران وقعت اتفاق، أما القيادة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية فهي في مأزق كبير فالسلطة بلا سلطة وحركة التحرير علقت نضالها بانتظار حل سياسي تفاوضي فأصبحت بدون استراتيجية تحرير واستقلال. أضف إلى ذلك الانقسام الذي يعصف بكل مركبات الوحدة الوطنية ووحدة الوطن ووحدة المؤسسة. الحال الفلسطيني اليوم يزيد من ذهبية العصر الذي تعيشه إسرائيل.

وبناءً عليه يمكن القول بأنه قد انتهى أي تهديد من الخارج ضد إسرائيل ولم يبق إلا التحديات التي تواجهها إسرائيل من الداخل والتمثلة في استمرار إسرائيل أن تكون وعاء صهر مختلف مفاصل المجتمع الإسرائيلي والتناقضات الحادة بين الاثنيات العرقية التي تشكل منها المجتمع الإسرائيلي. والتحدي الديمغرافي الذي يفرضه الفلسطينيون في الضفة وغزة وداخل إسرائيل ذاتها إضافة إلى الهبة الشعبية وما قد تتطور نحوه كأداة مقاومة للاحتلال ومستعمراته.

تدرك إسرائيل أنه مهما تحالفت مع القوى العظمى ومهما نسجت علاقات مع المحيط العربي أو خارج المحيط العربي فإنها ان لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه فإنها لن تعيش بسلام مهما طال الزمن أو قصر وان لا أحد في فلسطين سيقبل بإسرائيل كوطن قومي لليهود على أرضية الحقوق التاريخية وأرض الميعاد وشعب الله المختار.

إذا نظرنا إلى تركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتياهو الليكودي وبالائتلاف مع البيت اليهودي وبقية أحزاب الائتلاف، فإن لا أحد منهم يؤمن بحل الدولتين وهم مجموعة متطرفة همها الاستيطان كأداة لقتل إمكانية إقامة دولة فلسطينية من أجل التوسع والسيطرة.

ويبدو أن الجمهور الإسرائيلي قد تم تدجينه بهذا الاتجاه أيضا والذي أصبح أكثر يمينية وأقل إيماناً بالحل مع الفلسطينيين والذي أصبح في معظمة يؤمن بما تسوقه حكومته بعدم وجود شريك في الجانب الفلسطيني.

في الماضي وفي ظل انسداد أفق المفاوضات، بالأحرى تعطيلها من قبل إسرائيل، عمدت إسرائيل لتبني استراتيجية الإجراءات الأحادية، فانسحب باراك من لبنان عام ٢٠٠٠ وانسحب شارون من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ والآن يتحدث نتياهو عن إجراءات أحادية في الضفة.

من جانبنا، نعتقد أن مثل هذه الإجراءات لن تتم بسبب التباين الهائل بين لبنان وغزة من جهة والضفة الغربية من جهة أخرى ولأن بعض الإسرائيليين يعارضون الانسحابات أحادية الجانب، فهي

في لبنان لم تمنع حزب الله من الاستمرار في التصدي لإسرائيل، وفي غزة، رغم أنه كان مصيدة للفلسطينيين وقعت فيها حماس، إلا أن إسرائيل لم تنعم أيضاً بالأمن من تلك المنطقة.

وبناءً عليه، فإن فشل المفاوضات وكذلك الانسحابات الأحادية، بالنسبة لإسرائيل، جعل الحال مع الجانب الفلسطيني معقد. فهناك سلطة ولكنها بلا سلطة ولها حدود جغرافية معروفة بالمنطقة (أ) ولكنها لا تتعدى كونها بانتوستانات. وهناك دولة واحدة، هي إسرائيل، تسيطر على كامل فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر. وهناك جواز سفر، لكن الفلسطيني يسافر عبر الجسر نحو الأردن استناداً إلى رقم هويته عند الجانب الإسرائيلي وهكذا.

لا يمكن لهذا الحال أن يستمر كما تريد إسرائيل مع استمرار الاستيطان وعنف المستوطنين والاعتداءات على الأقصى والإعدامات الميدانية والاعتقالات وقطع الأشجار وإحكام كامل السيطرة على مفاصل الحياة اليومية للفلسطينيين. ومع استمرار الاستيطان وتكثيفه كما تفعل هذه الحكومة فإن حل الدولتين يتراجع وبشكل يومي مع تزايد وتيرة استعمار الأرض.

ومما لا شك فيه، إن عنصر الوقت على المدى القصير في الصراع ليس لصالح الفلسطينيين آخذاً بالاعتبار المتغيرات الإقليمية والدولية ولا أي تهديد يذكر لأمن إسرائيل مع وجود جيش قوي واقتصاد صاعد حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل إلى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وبمعدل دخل للفرد حوالي ٣٥ ألف دولار وهي من أعلى النسب في العالم.

ولكن على المدى البعيد فإن إسرائيل هي الخاسرة فعنصر الديمغرافيا ليس في صالحها حيث سيشكل الفلسطينيون ما نسبته ٥٣% من مجمل سكان فلسطين التاريخية في عام ٢٠٢٠. والنقمة الدولية والمقاطعة لإسرائيل دولياً في تزايد يوماً بعد يوم وهذا يعكس نفسه سلباً على علاقات إسرائيل رسمياً وشعبياً. وقد رأينا مؤخراً تصاعد التوتر في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على ضوء قراره وسم البضائع ورد إسرائيل بتعليق العلاقة مع شخصيات الاتحاد.

ومع تراجع العملية السياسية وتصليب إسرائيل لموقفها وقمعها للشعب الفلسطيني، يتراجع معسكر الحل السياسي في الجانب الفلسطيني وقد يصبح التطرف هو سيد الموقف. والتطرف هنا لا يعني حركة حماس بل تطرف ديني أقرب إلى العدمية مثل داعش والنصرة وغيرهما. وما مطالبة إسرائيل بالاعتراف بالدولة اليهودية والهجمات على الأقصى ووصفه بجبل الهيكل إلا تأجيج لغضب الفلسطينيين وتسريع لردة فعلهم التي تقابلها إسرائيل كالعادة بجرائم وإجراءات عنيفة بحقهم، كما ان الاحتلال المديد للأراضي الفلسطينية والقمع المتزايد بشكل يومي وتسليح الإسرائيليين وإعطائهم حرية إطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين العزل يجعل من إسرائيل مستنقعا للتطرف والعنصرية بأبشع الأشكال.

ان المجتمع الدولي مُطالب بأن يكسر نمطية العمل المستند إلى المفاوضات الثنائية وأن يدفع باتجاه مؤتمر دولي للحل على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وإجبار إسرائيل على تنفيذ الاتفاقات الموقعة إلى حين إنجاز الحل الشامل مع تحديد جدول زمني واضح لهذا الأمر.

ويدرك المجتمع الدولي أن جميع الخطوات الإسرائيلية التي تنفذ على الأرض تجحف بإمكانية إقامة دولة فلسطينية في المستقبل في حين أن الخطوات الفلسطينية سواء في الأمم المتحدة أو في محكمة الجنايات الدولية فإنها لا تنزع الشرعية عن دولة إسرائيل، لذلك لا يمكن قياس الامر على انه خطوة مقابل خطوة أو اجراء مقابل اجراء.

ومن جهة أخرى فإن محاولة واشنطن الأخيرة والمتمثلة في زيارة جون كيري والتي حاول من خلالها الولوج إلى خطوات شكلية متمثلة في بناء الثقة بين الطرفين انما تم عن إفلاس الإدارة الأمريكية وعدم قدرتها على لعب دور حاسم في إنهاء الصراع. وبعض الخطوات التي جرى الحديث عنها يتمثل في السماح لإنشاء لبعض المشاريع في منطقة (ج) وإزالة بعض الحواجز وغير ذلك، وإنما هو لتخدير الغضب الفلسطيني وتسويق بضاعة قد سُم الجانب الفلسطيني منها لأنها شكلية أساساً.

ان القيادة الفلسطينية تدرك تمام الإدراك ان الإدارة الأمريكية لم يعد في جعبتها شيء تقدمه للمسار التفاوضي وان قدرتها على الضغط موجودة ولكن الإرادة السياسية للإدارة الأمريكية غير متوفرة. وعليه، فإن التجارب علمت الفلسطينيين أن أي إجراء مؤقت سيصبح دائماً ولهذا فإن القيادة لن تتعاطى مع تلك الخطوات الشكلية والمؤقتة والتي يمكن الغاؤها بين ليلة وضحاها.

إن الإدارة الأمريكية برئاسة اوباما قد تراجعت اتجاه القضية الفلسطينية بشكل كبير منذ خطابه في جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩ حين دعا إلى تجريد كامل للاستيطان والذي تراجع عنه في السنوات التالية.

حاول نتنياهو التسويق، لدى واشنطن، لفكرة الاعتراف بشرعية الاستيطان في القدس والكفل الاستيطانية، خلال زيارة كيري لإسرائيل في ٢٦/١١/٢٠١٥. لكن كيري رفض ذلك وعلن أن الاستيطان غير شرعي، إلا أن واشنطن لم تأخذ أية خطوات فعلية وحاسمة لإجبار إسرائيل على وقف الاستيطان.

من جانب آخر سلم جون كيري للوفد الفلسطيني مع بداية جولة المفاوضات التي بدأت في ٢٩/٧/٢٠١٣ رسالة تنص على أن المفاوضات تستأنف من أجل الوصول إلى حل الدولتين على حدود ١٩٦٧. وواشنطن ترى يومياً إلى أن حل الدولتين ينجرّف يومياً، ولكنها لم تقدم شيئاً ولا حتى توجيه سؤال لإسرائيل عن حدودها، عند رفضها الاعتراف بحدود ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات.

ان حركة فتح والقيادة الفلسطينية وعلى ضوء انسداد الأفق السياسي مع إسرائيل عليها أن تعمل على إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية بمشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي على أرضية برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وتطوير هذا البرنامج ليأخذ المتغيرات الميدانية والإقليمية والدولية بعين الاعتبار.



ان الوحدة الوطنية تعني تجديد الشرعية لمنظمة التحرير وتوحيد الجغرافيا الفلسطينية بين الضفة وغزة من خلال عقد جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني ينتخب في ختام أعماله لجنة تنفيذية جديدة ويفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تكون قادرة على حل مشاكل الموظفين في غزة وفتح معبر رفح واستكمال عملية إعادة الاعمار. ان الحكومات الفنية لا تستطيع أن تحل مشاكل في جوهرها سياسية.

كما على القيادة الفلسطينية أن تعيد صياغة العلاقة مع إسرائيل على أساس إعادة النظر في التنسيق الأمني والعلاقة السياسية والاقتصادية. هذا يعني أن وظيفة السلطة يجب أن تتغير باتجاه خدمة برنامج التحرر الوطني وليس فقط تقديم خدمات يومية للمواطنين.

المجلس المركزي الفلسطيني طالب بوجوب تحديد العلاقة مع إسرائيل من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل، وعلى أساس أن إسرائيل لا تنفذ الاتفاقيات فلماذا يلتزم الجانب الفلسطيني بتنفيذها؟

وقعت المنظمة وإسرائيل ثمانية اتفاقيات هي إعلان المبادئ ١٩٩٣ وغزة-أريحا عام ١٩٩٤ واتفاق باريس الاقتصادي في ١٩٩٤ والاتفاق الانتقالي ١٩٩٥ واتفاق الخليل ١٩٩٧ واتفاق واي ريفر ١٩٩٨ واتفاق شرم الشيخ ١٩٩٩ واتفاق معبر رفح ٢٠٠٥.

لقد أوقفت إسرائيل العمل بهذه الاتفاقيات من أجل قتل إمكانية إقامة دولة فلسطين، وعليه فإن القيادة الفلسطينية نفسها ملزمة اما بأن تلغي هذه الاتفاقيات أو أن تجدد العمل بها نكحوة أولى نحو إلغائها.

إن هذا الأمر يعني أن المرحلة الانتقالية التي نص عليها الاتفاق والتي كان من المفترض أن تنتهي في ١٩٩٩/٥/٤ ستصبح في حكم المنتهية الآن، ويعني أيضا أن السلطة الفلسطينية كأحد مخرجات الاتفاق مع إسرائيل ستنتهي أيضا من الناحية القانونية وليس من الناحية الوجودية.

يترتب على هذا الأمر إحدى الحالتين التاليتين: إما الإعلان عن دولة تحت الاحتلال واعتبار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حكومة هذه الدولة، كما جاء في قرار الأمم المتحدة، أو اندثار السلطة ببعدها الخدماتي والوجودي وتوريث هذه الخدمات لسلطة الاحتلال بحيث تتولى المنظمة المسؤولية السياسية والشرعية والتمثيلية للشعب الفلسطيني وتبدأ برنامجاً نضالياً لإنهاء الاحتلال.

وفي حال عدم إنهاء السلطة لا بد من تحويل وظيفتها إلى سلطة مقاومة ينتهي على أساسها التنسيق الأمني والعلاقة اليومية مع الاحتلال وتبنى هذه السلطة خطوات لمقاومة الضم والإلحاق عن طريق العمل على استراتيجية الانفكاك التدريجي من علاقة التبعية الاستعمارية وتعميق العلاقات العربية والدولية اقتصادياً وحماية المنتج الوطني وتشجيعه ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وتكثيف الوجود الفلسطيني في منطقة (ج) وغيره من إجراءات المقاومة على الساحة المحلية والدولية وتنشيط عضوية فلسطين في المنظمات الدولية والانضمام إلى منظمات أخرى والعمل على كسب الرأي العام العالمي لكشف وجه إسرائيل الحقيقي ككيان استعماري.

إن الهبة الشعبية في وجه الاحتلال اليوم أهم حراك وطني منذ الانتفاضة الثانية وقد شملت هذه الهبة معظم أنحاء فلسطين وكان عنوانها حماية الأقصى ومواجهة إرهاب المستوطنين. ونقول هبة وليس انتفاضة لأنها غير شاملة وأصغر حجماً وشعبية أكثر منها مسلحة وتعلو وتخفض بين منطقة وأخرى. وقد خلقت حالة من الرعب في قلوب الإسرائيليين بسبب حالات الدهس والطعن بالسكاكين لدرجة أن الإسرائيليين هاجموا يهودي يمني معتقدين أنه فلسطيني.

ردت إسرائيل على هذه الهبة بعنف كبير من قتل واعتقالات وهدم بيوت وإغلاقات طرق وغيره وكانت أشد الإجراءات في مدينة القدس والخليل وهما أهم نقاط للاشتباك مع الإسرائيليين كونهما يعجان بالمستوطنين في داخل المدينتين. والأهم من ذلك كله أن إسرائيل احتجزت جثامين الشهداء ولم يتم تسليم إلا البعض لذويهم.

الفلسطيني يشعر ويعيش حالة إحباط من الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، والمجتمع الدولي مهتم بالتهدئة أكثر مما هو مهتم بالحل، وإنهاء الاحتلال وزيارة جون كيري وبان كي مون تركزت على المطالبة بالعودة إلى الأمر الواقع "فيما يتعلق بالمسجد الأقصى، والأمر الواقع يعني استمرار السيطرة الإسرائيلية بعد أن رفضت إسرائيل وجود قوات دولية لحماية المسجد الأقصى.

الملفت هو صمت القادة العرب عن ما يجري هنا في فلسطين. والعرب بعضهم منشغل في همومه وبغوصه في دم شعبه والبعض الآخر ينسق أمنياً مع إسرائيل. هذا الأمر خلق شعوراً لدى الفلسطينيين انهم قد تم نسيانهم وان العرب بنوا جسوراً أمنية وسياسية مع إسرائيل دون أن تدفع إسرائيل أي ثمن على المسار السياسي مع فلسطين.

ان الأحداث الحالية تبرهن حيناً بعد حين ان العرب قد هزموا أمام القوة الإسرائيلية وان التصعيد السياسي الإسرائيلي المنادي باعتراف الفلسطينيين والعرب بإسرائيل دولة يهودية ما هو إلا دليل على العنجهية الإسرائيلية والشعور بالنصر.

ان إسرائيل غير معنية في أي حل وان استراتيجيتها هي شراء الوقت والتسويق من أجل عدم دفع ثمن أي حل لأنها تعتقد بعدم وجود ما يجبرها على ذلك. ولهذا فإن القيادة الفلسطينية عليها أن تأخذ هذه الحقائق بالاعتبار من أجل بلورة استراتيجية جديدة وسياسات واضحة وآليات للتنفيذ وجداول زمنية لذلك. والأهم من ذلك هو استعادة ثقة الشارع الفلسطيني بتلك الخطوات ليكون جزءاً منها وقادراً وراغباً في المشاركة الفعالة فيها بما يردم الهوة بين مختلف مفاصل العمل الفلسطيني سياسياً واقتصادياً وميدانياً.

